دول الخليج تملّكت بـ 83 مليار دولار حصصاً في مؤسسات وشركات عالمية

الصفقات تركزت في أوروبا والولايات المتحدة وشملت قطاعات فاعلة تعرّض بعضها لصعوبات مالية

لم تنحصر عمليات الاستحواذ، بحسب مضمون الدراسة، في البلدان الصناعية، بل شملت مرافق البنية التحتية والاتصالات في البلدان النامية أيضاً، بحيث أدى ضخ استثمارات جديدة في مؤسساتها، إلى تطوير الأخيرة وتزويدها بالتقنيات الحديثة وتوفير الآلاف من فرص العمل.

ارتفعت حصيلة الحصص، التي تملكتها دول مجلس التعاون الخليجي في مؤسسات حول العالم خلال العام الماضي، إلى أكثر من 83 مليار دولار تشكّل نحو نصف الصفقات العالمية (48.8%) والمقدرة بـ170 مليارا، بينما استحوذت الصين والهند معاً على حصص بـ55 ملياراً، وحضّت دراسة إماراتية أصدرها مصرف الإمارات الصناعي، دول مجلس التعاون، على الاستفادة من عمليات الاستحواذ على حصص في رؤوس أموال المؤسسات العالمية، من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب الأيدي العاملة الخليجية.

وأفادت الدراسة بأنه مع استمرار ارتفاع أسعار النفط على مدى السنوات الثلاث الماضية وبلوغها أرقاماً قياسية بتجاوزها 139 دولاراً للبرميل، يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة أفرزت مستجدات أعادت اصطفاف القوى الاقتصادية الفاعلة في العالم. ويشهد العالم، إلى ارتفاع الأسعار والتضخم وأزمة الغذاء، عمليات تملك تتمثل أساساً في صفقات شراء ضخمة لمؤسسات عالمية عريقة، من دول مصدّرة للنفط توفّرت لديها سيولة كبيرة بفضل مضاعفة أسعار النفط، ومن قبل بلدان مثل الصين والهند اللتين حققتا معدلات نمو مرتفعة ومكاسب في تجارتهما الخارجية.

وأوضحت أن الصفقات الخليجية والصينية والهندية، تركزت في أوروبا والولايات المتحدة، وشملت قطاعات وانشطة فاعلة تعرّض بعضها لصعوبات مالية بسبب أزمة الرهن العقاري، من ضمنها مؤسسات مالية ذات طابع عالمي، كما شملت القطاع الصناعي والاتصالات والمواصلات ومرافق البنية الأساسية وتجارة التجزئة.

وأضافت: «نظراً إلى حجم السيولة الكبيرة المتوافرة لدى البلدان المصدّرة للنفط وبعض البلدان الناشئة الأخرى مثل سنغافورة والصين والهند، فإن ذلك يعتبر توجهاً صحيحاً يرمي إلى اقتناص فرص استثمارية جديدة تتيحها العولمة وانفتاح الأسواق وحرية انتقال السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي والحصول على عوائد مجزية من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى تنمية اقتصادات البلدان الشارية وحصولها على تقنيات متطورة بفضل امتلاكها حصصاً في مؤسسات عالمية راقية».

وأشارت الدراسة إلى أن عمليات تملك البلدان النامية مؤسسات في البلدان الصناعية المتطورة، أثارت جدلاً واعتراضات غير مبررة، إما بادعاء المحافظة على الأمن القومي للبلدان الصناعية أو بحجة تعرض هذه المؤسسات للخطر في ظل المساهمات الأجنبية، وأوضحت أنه رغم هذه الاعتراضات، استمرت عمليات الشراء بمعدلات أكبر، مدعومة بالتغيرات الكبيرة في خريطة العالم الاقتصادية والظروف المستجدة التي جاءت بها العولمة، وازدياد احتياج العالم إلى مصادر طاقة، خصوصاً النفط والغاز الطبيعي، ما سيدفع أسعارها إلى مزيد من الارتفاع.

ولم تنحصر عمليات الاستحواذ، بحسب مضمون الدراسة، في البلدان الصناعية، بل شملت مرافق البنية التحتية والاتصالات في البلدان النامية أيضاً، بحيث أدى ضخ استثمارات جديدة في مؤسساتها، إلى تطوير الأخيرة وتزويدها بالتقنيات الحديثة وتوفير آلاف فرص العمل، واعتبرت صفقات الاستحواذ، عمليات تبادل للمصالح بين الأطراف كافة، فرضتها التغيرات الجذرية الجارية في العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤكدة أن محاولات عرقلتها ستضر بالاقتصاد العالمي، وتؤدي إلى تجميد مئات البلايين، في وقت تعاني مؤسسات عالمية مهمة نقصاً في السيولة بسبب أزمة التسليف العقاري والتقلبات الناجمة عنها في أسواق المال العالمية.

وأكدت الدراسة، أن عمليات التملك والمساهمات في رؤوس أموال الشركات العالمية، قادت معظمها الصناديق السيادية عامي 2007 و2008، وأدت إلى إنقاذ شركات من انهيار محتّم، ما ساهم في التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية للأزمة العالمية على اقتصادات العالم، وأن إفرازات العولمة لن تتوقف عند هذا الحد إنما ستؤدي في العقدين المقبلين إلى اصطفاف جديد للقوى الاقتصادية الفاعلة في العالم، ما يتطلب من كل البلدان التعامل بموضوعية مع هذه المستجدات، فالبلدان الصناعية في الغرب لن تبقى وحدها مركز الثقل الاقتصادي، وهو المركز الذي ظلت تتربع على عرشه على مدى عقود، كما أن البلدان الناشئة كالصين والهند والبرازيل أصبحت تمثل مكانة بارزة ومتزايدة الأهمية في الاقتصاد العالمي.

وأوضحت أن البلدان المصدرة للنفط، خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي، استكملت تقريباً بنيتها الأساسية، وهي تتمتع حالياً ببنية متطورة تمكّنها من تنمية قطاعات اقتصادية، وأن ارتفاع عائدات النفط وفر لها قدرات استثمار هائلة تمكنها من لعب دور أساس في خريطة الاستثمارات العالمية.

ساعد ارتفاع النفط على توسيع استثمارات دول الخليج حول العالم

العاهل السعودي يضع حجر الأساس لمشروعات قيمتها 130 مليار ريال

رعى العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس، حفل وضع حجر الأساس لعدد من المشروعات الاستثمارية بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، تصل قيمتها إلى 130 مليار ريال.

وقال محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو الدباغ في كلمة له ان مدينة الملك عبدالله الاقتصادية استطاعت في فترة قصيرة جذب استثمارات نوعية تجاوزت مئة مليار ريال حتى هذا التاريخ، لتشكل نواة لمصانع ومراكز تصدير لمنتجات مادية وفكرية يحتاج إليها العالم بأسره.

وشملت المشاريع قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية للمواصلات، ومبنى الهيئة العامة للاستثمار، ومركز الخدمة الذكية، ومول السعودية، وفندق ومنتجع ريتز كارلتون، والمركز العالمي للمؤتمرات، وفندق ومول البيلسان، وفندق هوليد اي إن إكسبريس، والتي تبلغ تكلفتها الإجمالية 79 مليار ريال.

كما شملت المشاريع الصناعية والخدمات اللوجستية في مدينة الصناعات المتكاملة، ومصهر ألمنيوم إيمال، ومشاريع الصناعات البلاستيكية «وادي البلاستيك»، ومصنع توتال لزيوت التشحيم، والتي تبلغ تكلفتها الإجمالية 32 مليار ريال. وشملت مشاريع الصناعات المعرفية مشاريع البنية التحتية للمدينة الذكية، ومدينة الرعاية الطبية، ومدينة الإنتاج الإعلامي، ومجمع أبحاث علوم الحياة، ومركز حماية البيئة بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية، والتي تبلغ تكلفتها الإجمالية 24 مليار ريال. كما شملت مشاريع تنمية الموارد البشرية والتعليم «مشاريع بناء الإنسان»، والتي شملت مدينة التدريب التقني ومنظومة التعليم، وجامعة ثندر بيرد، وجامعة كولومبيا، والتي بلغت إجمالي تكلفتها 3 مليارات ريال.

وذكرت وكالة الانباء السعودية الرسمية أن الملك عبدالله شاهد خلال جولة له مجسمات لعدد من مشاريع المدينة، تشمل مول السعودية والفندق الراقي وقرية البيلسان السكنية ومجمع مصانع الألمنيوم وضاحية أزميرالدا ومركز الخدمة الذكية، واستمع الملك المفدى لشرح واف عن هذه المشاريع من معالي رئيس الهيئة العامة للاستثمار، ثم توقف الملك عبدالله بن عبدالعزيز في جناح شبكة التواصل الإنساني (إثراء)، واستمع لشرح عنها وتحدث مع أحد المختصين من خلال الشبكة ذات الأبعاد الثلاثية.

(يو بي آي)

«صحار ألمنيوم» العمانية تبدأ إنتاجها

أعلن رئيس شركة صحار المنيوم احمد الوهيبي أن الشركة نجحت في انتاج أول سبيكة من المعدن الساخن وفقا للجدول الزمني المحدد للمشروع الذي بلغت كلفته 2.4 مليار دولار.

وقال الوهيبي في تصريحات بثتها وكالة الانباء العمانية ان الشركة «قامت بإنتاج اول سبيكة من المعدن الساخن»، مؤكدا ان «ذلك مجرد بداية والهدف الآن هو بدء عملية الانتاج بطريقة سلسة وآمنة».

ويفترض ان تبلغ القدرة الانتاجية للمصهر في المرحلة الاولى من عمله 350 الف طن سنويا.

ونفذ مشروع مصهر صحار المنيوم الذي يقع على بعد 12 كيلومترا عن مرفأ صحار شمال مسقط، بموجب اتفاق شراكة وقع في 2004 بين شركة النفط العمانية العامة وسلطة مياه وكهرباء ابوظبي والمجموعة الكندية «الكان».

ويفترض ان يبلغ المصهر طاقته الكاملة البالغة 650 الف طن سنويا مع نهاية المرحلة الثانية من اقامته.

وقد أسست شركة «صحار المنيوم» العمانية في 2004 لادارة المصهر الجديد.

وتملك كل من الشركتين العمانية والاماراتية 40% من المشروع بينما تعود العشرين في المئة الباقية الى المجموعة الكندية للالمنيوم والتغليف «الكان».

(ا ف ب)

اتفاق تجاري بين كوريا الجنوبية والسعودية

وقعت كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية اتفاقا تجاريا لتسهيل إجراءات فحص واختبار السلع والمنتجات المتبادلة بين الجانبين.

ونقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء عن مصدر حكومي في سيول قوله امس «إن هذا الاتفاق سيزيد فرص دخول الصادرات الكورية الجنوبية الى السوق السعودي».

وأضاف «تم التوصل إلى الاتفاق الجديد بين الوكالة الكورية للتكنولوجيا والمعايير والمنظمة السعودية للمعايير بحيث تسمح للمنتجين الكوريين باستلام شهادات حول النوعية والجودة والسلامة من الوكالات الكورية الجنوبية المعتمدة دون تقديم طلبات إضافية لذلك إلى الجانب السعودي».

وفي الماضي كانت الشركات الكورية الجنوبية التي تصدر منتجات للمملكة تتسلم شهادات منفصلة حول الجودة والسلامة من وكالات الفحص التي تحددها منظمة المعايير السعودية مثل «انترتيك» و«رهينلاند».

وقد كان مثل هذا الشرط يؤدي إلى تعطيل وزيادة تكاليف عمليات التصدير إلى السوق السعودي.

يذكر أن قيمة الصادرات الكورية الجنوبية للسعودية بلغت العام الماضي 4.04 مليارات دولار، في حين بلغت قيمة وارداتها من السعودية 12.16 مليار دولار أغلبها من النفط.

(د ب أ)

«فيرمونت» الكندية تبني فندقاً في سلطنة عمان

وقعت شركة فيرمونت للفنادق والمنتجعات الكندية التي يملك المليارديز السعودي الامير الوليد بن طلال حصة مسيطرة فيها اتفاقا امس لبناء فندق في سلطنة عمان باستثمارات تبلغ 100 مليون دولار.

وسيكون الفندق جزءا من مشروع ويف مسقط الذي يشمل ملعب غولف 18 حفرة صممه غريغ نورمان.

ووقع الاتفاق مسؤولون من مشروع ويف الذي يقام على مساحة 2.5 كليومتر مربع (617 فدانا).

وقالت عمان إنها تتطلع الى زيادة ايراداتها من السياحة إلى 2.5 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008. وبلغت ايرادات الصناعة 328 مليون ريال (851.9 مليون دولار) عام 2007.

واجتذبت السلطنة 650 ألف سائح في العام الماضي بزيادة 12 في المئة عن السنة السابقة.

(رويترز)

«عجمان الإسلامي» : الإدراج في 22 يونيو

قال بنك عجمان الإسلامي أمس إنه سيدرج أسهمه في سوق دبي المالي بعد الاكتتاب العام الذي نظمه في الربع الاول من العام، وفاق فيه الطلب على أسهمه الكمية المطروحة نحو 86 مرة.

ويعتزم البنك سابع أكبر البنوك الاسلامية في الامارات بدء نشاطه في وقت لاحق من العام. ومن بين مؤسسي البنك الاسرة الحاكمة في إمارة عجمان.

وجمع البنك 550 مليون درهم (149.8 مليون دولار) في الاكتتاب العام في فبراير. وقام بدور المستشار المالي للعملية بنك «اتش.اس.بي.اس».

(رويترز)

مجموعة سعودية تشتري حصة في «النساجون الشرقيون» المصرية

قالت شركة النساجون الشرقيون المصرية إنها باعت 941291 سهما من أسهمها لكونسورتيوم استراتيجي تقوده مجموعة أموال الخليج السعودية.

وفي بيان تلقته «رويترز» اليوم الخميس لم تحدد الشركة سعر البيع ولكن جرى تداول أسهمها امس بين 58.80 و63.90 جنيها (10.99 دولارات و 11.94 دولارا) مما يعني أن قيمة الصفقة لا تقل عن 10.3 ملايين دولار.

وكانت شركة النساجون الشرقيون قد ذكرت في وقت سابق أن الصفقة ستعكس «ثقة المستثمر بالشركة وخططها المستقبلية للتوسع».

وفي ابريل قال مجموعة أموال الخليج إنها تدرس امكانية اقامة مصنع للبولي بروبيلين في الجزائر في اطار تحالف مع النساجون الشرقيون.

كما تتعاون الشركتان في اقامة مصنع في بورسعيد بمصر لانتاج 400 الف طن من البولي بروبيلين سنويا اعتبارا من الربع الثاني من عام 2010 للتصدير لاوروبا. وقالت اموال إنها تملك حصة 15 في المئة في ذلك المشروع.

(رويترز)

الدول الخليجية تستثمر 10 مليارات دولار لإقامة 10 مصانع

الامارات تباشر حاليا تطوير 16 مشروعا من مشاريع مصانع الصلب في مختلف مناطقها

شهدت أسعار حديد البناء في دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعات متكررة راوحت بين 15 و25% في الفترة الماضية رغم القرار الأخير القاضي بالإعفاء الجمركي لهذه المادة مع الأسمنت، والتي كانت حكومة دبي اصدرته قبل أكثر من شهرين، إذ أسهم القرار في استقرار سوق الإنشاءات، ثم لم يلبث أن عاد من جديد إلى سابق عهده من الارتفاعات المتكررة، وسط مطالب مطورين وعقاريين بتحجيم دور الوسطاء، والقضاء على مايعرف بالسوق السوداء، وفسح المجال أمام الاستيراد، لتقليص الهوة بين العرض والطلب، وتشير مصادر عقارية مختلفة إلى أن التصاعد في أسعار حديد التسليح لا يقتصر على دبي أو دولة الامارات العربية المتحدة، وإنما هو اتجاه عام في دول الخليج الأخرى كافة، نتيجة إطلاق وتنفيذ المشاريع العقارية الكبرى التي تقيمها على أراضيها، إضافة إلى التوجه الهائل للسيولة نحو الاستثمار في هذا الجانب، كونه الأكثر جدوى وربحية في أسواق المنطقة حالياً، من بين الاستثمارات المتاحة الأخرى.

وقال سيد فخر الدين من شركة فخر الدين العقارية: «انتبهت دول الخليج إلى هذه النقطة المهمة، فتوجهت نحو استثمار أكثر من 18 مليون دولار لإنشاء 46 مصنعاً مختلفا، لتضييق الهوة المتزايدة بين العرض والطلب على حديد التسليح، أحد أبرز المواد الأساسية الداخلة في عملية البناء، وهو ما يشكل علامة بارزة على نمو القطاع الصناعي في الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة الخليجية خصوصاً، إذ شهد معدلات توسعية تزامنت مع الفورة العقارية التي تشهدها منذ 5 سنوات».

وأضاف فخر الدين: «التدفق الحالي لمشاريع العقار، وما يرافق ذلك من توقعات باستمراره في المنطقة إلى عقدين مقبلين قبل أن يشهد السوق مرحلة الاستقرار النسبي المتمثلة في معادلة كفة العرض للطلب، يقود إلى إمكان التفكير الجدي بإقامة مشاريع صناعة الحديد والصلب على أساس موضوعي ذي شقين، الأول قدرته على سد النقص، والثاني كفايته بعد استقرار السوق عند معدلاتها الطبيعية، وبشكل لا يدفع نحو تزاحم المعروض، وبالتالي كساده، وتدهور أسعاره، على الوجه الذي يمكن أن يخلق أزمة في المستقبل القريب».

وتشير تقارير اقتصادية خليجية مطلعة إلى أن دولة الامارات تباشر حاليا تطوير 16 مشروعا من مشاريع مصانع الصلب في مختلف مناطقها، في حين تباشر المملكة العربية السعودية 17 مشروعا، بينما تخطط سلطنة عمان لإقامة 6 مصانع، والبحرين 4 مصانع، وقطر التي تأتي في المرتبة الأخيرة 3 مصانع، وتبلغ الكلفة التقديرية لإنشاء مصنع للصلب في المنطقة يعمل بكامل طاقته الانتاجية بين 15 مليون دولار إلى 2 مليار دولار، في حين تبلغ القيمة التقديرية لإقامة عشر مصانع حالية- بينها واحد قيد الدراسة- في المنطقة الخليجية نحو 10 مليارات دولار.

هذا وتقام في دولة الامارات العربية المتحدة حالياً أكبر 3 مشاريع لإنتاج مصانع الحديد في المنطقة بقيمة 2.2 مليار، موزعة على مشروع مصنع الفولاذ في الفجيرة بقيمة مليار دولار بطاقة 1.5 مليون طن سنويا، ومشروع بولدر في منطقة الحمرية الحرة بقيمة 600 مليون دولار بطاقة 175 ألف طن سنويا، وآخر تحت الدراسة في منطقة الحمرية الحرة أيضا بقيمة 600 مليون دولار.

تحويل 333 مليون دولار من ديون الإمارات على الجزائر إلى استثمارات

أعلنت وزارة المالية الجزائرية توقيع مذكرة تفاهم تقضي بتحويل الديون الجزائرية المستحقة للإمارات العربية المتحدة والبالغة 333 مليون دولار إلى استثمارات.

وقال بيان الوزارة إن توقيع المذكرة جرى الأربعاء الماضي بالعاصمة الجزائرية بحضور وزير المالية عبدالكريم جودي وسفير الإمارات العربية المتحدة بالجزائر محمود غيث الحسيني.

وأضاف البيان أن المذكرة «ستمكن المستثمرين المؤهلين من طرف حكومة إمارة أبوظبي من رفع حجم الاستثمارات الاماراتية في الجزائر بالنظر إلى فرص الاستثمار التي يتيحها السوق الجزائري في كل المجالات».

وأشار إلى أن المذكرة «تندرج في إطار السياسة المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية والتي تهدف إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية خصوصا العربية منها».

يشار إلى ان الديون الإجمالية المستحقة على الجزائر تبلغ في الوقت الحالي أقل من 5 مليارات دولار.

(يو بي آي)

أعلنت شركة عربية للاستثمارات عن انضمام السيد / مهند عثمان السباح الى فريق العمل بها كنائب الرئيس التنفيذي لإدارة أصول وذلك ضمن مساعي الشركة لتعزيز قدراتها البشرية بكفاءات وتخصصات تواكب توجهاتها للمنافسة في الأسواق المحلية الدولية وبناء مكانة رائدة ومتميزة في السوق .

ويتمتع السباح بخبرة واسعة تزيد عن 14 عام في مجال ادارة الاصول والاستثمار المحلي و العربي إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية وتأسيس وإعادة هيكلة الشركات والادارات المتعسرة حيث تقلد العديد من المناصب في كبريات شركات الاستثمار المحلية سواء التقليدية منها او الاسلامية وهو حاصل على بكالوريوس في التمويل والبنوك من جامعة الكويت بالاضافة الى مشاركته العديد من الندوات و البرامج التدريبية والمتخصصة بالنواحي المالية والادارية المتعلقة بالاستثمار والاقتصاد بالاكاديمية و التطوير الاستراتيجي علاوة على تنمية المهارات الشخصية و تطوير الذاتي

ويعد السباح شخصية معروفة وتحظى باحترام بين العاملين في هذا المجال والتي استطاعت من خلالها المزيج من النجاح لتخطط وتوسعات "شركة عربيات للاستثمارية" و التي تعتبر اضافة جديدة و متميزة في السوق الكويتي والخليجي والعربي لما تتمتعه من خدمات استثمارية غير تقليدية تدعم الانشطة الاستثمارية والبحث عن فرص عالية الربحية في دول المنطقة ومقدرة دراسات لعملائها الراغبين في استثمار أمن يحقق الطموح بالاضافة الى ما يتمتع به السيد مهند عثمان السباح من علاقات طويلة المدى تستند على النزاهة والاحترام المتبادل والجهد المتميز .